Orange الخط الثابت

ص.ب ١٦٨٩ عمان ١١١١٨ الأردن
هاتف: ٠٦٤٦٠٦٦٦٦ ٩٦٢+
فاكس: ٠٦٤٦٠٦١١١ ٩٦٢+
www.orange.jo

المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة تنظيم قطاع الإتصالات
التاريخ ٦ آب ٢٠١٨
الوارد : ٧٩٧٧
الملف : ٤/٢٥

الرقم: 6 / 19 /15/ 11 / 4/25

التاريخ : 2018 /8 /6

عطوفة الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات المحترم

الموضوع : نشر الملاحظات

تحية وبعد،

إشارة الى كتاب الهيئة رقم (ظ/5963/1/17/4) تاريخ (2018/7/22) بخصوص طلب تقديم الردود على ما ورد في ملاحظات الشركات المستلمة على ملحق إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، نرفق لكم ردود شركتنا على تلك الملاحظات آملين أخذها بعين الاعتبار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المدير التنفيذي للشؤون القانونية والتنظيمية والمصادر

د. [illegible] حرب

شركة الاتصالات الأردنية – أورانج

ردود شركة الاتصالات الاردنية (أورانج الخط الثابت) على ملاحظات الشركات على ملحق إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية

تشكر لكم شركة الاتصالات الاردنية إتاحة المجال لتقديم ردودها على ما ورد في ملاحظات الشركات المستلمة على ملحق الإخطار المذكور أعلاه. ومع تأكيد شركتنا على ملاحظاتنا بموجب كتابنا رقم (3597/11/15/9/6) تاريخ (2018/7/8) وكتابها رقم (2216/11/15/19/6) تاريخ (2017/4/19) حول إخطار طلب ملاحظات حول تعديل خطة الترقيم الوطنية، تجدون فيما يلي ردودنا على الملاحظات الواردة من الشركات والمنشورة على موقع الهيئة الالكتروني:

ملاحظات شركة زين:

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة رقم (1) من ملاحظات شركة زين حول الاستغناء عن الرموز المرتبطة بالمناطق الجغرافية للأسباب الواردة في كتابينا المذكورين أعلاه، كما لا نتفق مع الاسباب التي أوردتها شركة زين بهذا الخصوص للأسباب التالية:
  - إن التقسيم الحالي المرتبط بالأرقام الجغرافية ذو أهمية بالغة بهدف ضمان المحافظة على الفهم العام والسائد لدى عامة المشتركين بخصوص خدمات الاتصالات المرتبطة بالموقع الجغرافي (Geographical Services) من حيث نوع الخدمة المقدمة، والأرقام المستخدمة في تقديم تلك الخدمات، والمحافظة على شفافية أسعار تلك الخدمات، حيث يرتبط تسعير الخدمة حالياً بالمنطقة الجغرافية.
  - لا زالت الخدمة الهاتفية الثابتة تقدم من خلال أجهزة مقاسم موزعة ما بين المحافظات بعكس ما ذكرته شركة زين. مشيرين بهذا الخصوص الى خطة الترقيم الوطنية الحالية تتضمن اتاحة تخصيص ارقام للخدمات الثابتة غير المرتبطة بالموقع الجغرافي، وبالتالي يمكن استخدام النطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي (Location Independent Services) لتقديم خدمات الثابتة والتي لا تعتمد على الموقع الجغرافي ولا تتضمن تمييزاً بالسعر بين المحافظات.
  - تسعير تكاليف الخدمة الهاتفية الثابتة المقدمة من أورانج الخط الثابت يعتمد على المسافة، وذلك وفقاً للآلية المطبقة من قبل الهيئة لنماذج التكاليف الخاصة بهذه الخدمة، حيث أن نماذج تكاليف هذه الخدمة تتضمن تحديد أسعار المكالمات داخل المحافظة (المكالمات المحلية) وأسعار المكالمات خارج المحافظة (المكالمات الوطنية).
  - إن ترميز الاتحاد الدولي للاتصالات (E164) باستبدال رمز المنطقة الجغرافية اختيارياً ضمن الرقم الوطني (NSN) غير ملزمة، كما أن المساحة الجغرافية للمملكة تعتبر كبيرة مقارنة بمساحة كل من مملكة البحرين ودولة قطر، إضافة إلى توزع السكان على جميع أنحاء المملكة، مما يجعل المقارنة التي أوردتها شركة زين غير مناسبة.
  - إن التعديل المقترح على الأرقام الجغرافية لن يسهل على المشتركين وخاصة مشتركي الشركات والمؤسسات، حيث سيؤدي إلى تحملهم أعباء مالية إضافية مثل طباعة الأوراق التي تحتوي على عناوين شركاتهم وبطاقات التعريف الشخصي،

هذا بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بتغيير المقاسم (PBX) لديهم أو إعادة تهيئتها وإعداداتها نظراً لتعدد مزودي تلك المقاسم، آخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه المقاسم لم يعد يتوفر لها خدمات دعم فني.

- إن المنحنى التنازلي لأعداد مشتركي الهاتف الثابت على مدى السنوات السابقة وحتى اليوم لا يبرر تعديل لنطاقات الرقمية الجغرافية، إضافة إلى تأثير ذلك على خبرة الجمهور، وتعقيد إجراءات المقاسم وفوترة الأرقام بين الشبكات، والتكاليف التي سيتحملها المشتركون.
- إضافة إلى ما سبق، نؤكد على ما جاء في ملاحظات كتابينا المذكورين أعلاه بأن تعديل التقسيم الحالي للأرقام الجغرافية ينطوي على مخاطرة عالية من الناحية الفنية بالنسبة لشركة أورانج الخط الثابت، حيث أن المقاسم في أورانج الخط الثابت تعتمد على تقنية TDM التي تعتبر في نهاية عمرها بالنسبة للأجهزة والبرمجيات وذلك وفقاً لخطط البائعين والمصنعين ودورة حياة المنتجات ذات العلاقة، وهي خارج الضمانة الفنية لأية تعديلات عليها وأن تطبيق التعديل على المشتركين الحاليين قد يتسبب بتعطيل الخدمات للمستخدمين النهائيين نظراً لانتهاء العمر التشغيلي للمقاسم المعتمدة على تقنية (TDM). إضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ إعادة هيكلة الترقيم الجغرافي الثابت سيتسبب في تكاليف لا لزوم لها.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (2) ملاحظات شركة زين بأن استخدام النطاقات الرقمية وفقاً لخطة الترقيم الحالية يقتصر على خدمات معينة، وبعدم قدرة المرخص لهم على تقديم خدمات جديدة باستخدام النطاقات الرقمية المخصصة لهم من الهيئة، وذلك للأسباب التالية:
  - استناداً للفقرة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية، فإن أي تعديل لهذه الخطة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من المبادئ، ومنها:
    - حدوث تغيير كبير في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
    - حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
    - ظهور الحاجة إلى سعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
    - أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين.
    - الحيادية في تخصيص الارقام لدعم المنافسة العادلة حيث يتنافس العديد من المشغلين لتوفير الخدمة للعملاء الحاليين والجدد.
    - حيادية التكنولوجيا لضمان تطبيق الخطة على المدى الطويل.
  - واستناداً للفقرة رقم (1) من خطة الترقيم، فإن للهيئة مراجعة خطة الترقيم الوطنية إذا حدثت تغييراً هاماً في سوق الاتصالات داخل الأردن (مما ينطوي على آثار على خطة الترقيم الوطنية) أو نقص في سعة الرقمية المتاحة.
  - لم تضع خطة الترقيم الوطنية أية محددات على الخدمات أو التكنولوجيا المستخدمة في توفير تلك الخدمات (حيادية التكنولوجيا) من خلال السعات الرقمية الجغرافية باستثناء استخدام تلك الأرقام ضمن الحدود الجغرافية التي خصصت من أجلها،

ومن تلك التقنيات تقنية الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP). منوهين الى أن تعديل الخطة الترقيم الوطنية في عام 2010 قد أخذ بعين الاعتبار امكانية تخصيص ارقام للخدمات الثابتة سواء المرتبطة بالموقع الجغرافي و غير المرتبطة بالموقع الجغرافي بما يتفق مع ما جاء في التصريح الصادر عن الهيئة في عام 2007 بخصوص خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP).

- ونؤكد مرة أخرى على أن التقسيم الحالي المرتبط بالأرقام الجغرافية ذو أهمية بالغة بهدف ضمان المحافظة على الفهم العام والسائد لدى عامة المشتركين بخصوص خدمات الاتصالات المرتبطة بالموقع الجغرافي (Geographical Services) من حيث نوع الخدمة المقدمة، والأرقام المستخدمة في تقديم تلك الخدمات، والمحافظة على شفافية أسعار تلك الخدمات، حيث يرتبط تسعير الخدمة حالياً بالمنطقة الجغرافية.
- أما بخصوص ما ورد من ملاحظات شركة زين من عدم تمكنها من تقديم أي خدمة من خدمات الاتصالات الثابتة بسبب امتناع شركة الاتصالات الاردنية في فتح شبكتها امام النطاقات الرقمية الثابتة التي خصصتها الهيئة لشركة زين من عام 2011، فإننا نود الاشارة إلى ان شركة زين تقدم العديد من خدمات الاتصالات الثابتة وذلك بخلاف ما ورد باعلاه، وأن موضوع فتح النطاقات الرقمية المخصصة لشركة زين لتقديم خدمات الاتصال الصوتية الثابتة هو محل نزاع قانوني وتنظيمي وقيد النظر حالياً أمام القضاء خلافاً لما ذكرته شركة زين حول احتكار تقديم هذه الخدمة، كما أن ما اوردته شركة زين ليس له علاقة بموضوع تعديل خطة الترقيم الوطنية مدار البحث. وأننا بهذا الصدد نود التأكيد على أن شركة زين قد أغفلت عن ذكر امتناعها عن فتح شبكتها امام الارقام المخصصة لشركة الاتصالات الاردنية لخدمات الاتصال الصوتية الثابتة (08777xxxx) منذ العام 2005، والمجموعة الرقمية (080022xxx)، وكذلك الارقام المخصصة لشركة الاتصالات الاردنية لخدمة اختيار المشغل/المشغل المسبق منذ العام 2005.
- وعليه، فإن تعديل خطة الترقيم الوطنية وفقاً لطلب شركة زين غير واقعي، وغير مبرر، ولا ينطوي على نقص في السعات الرقمية المتاحة، ويعتبر من وجهة نظر شركتنا اخلالاً بمبدأ الحيادية في تخصيص السعات الرقمية (في حال اعتماده).

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (3) ملاحظات شركة زين، حيث أن الاستخدام الحالي للنطاق الرقمي الخاص بالخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي في حدودٍ منخفضة جداً أو يكاد يكون معدوماً. كما أن إعادة النظر في زيادة السعة المتوفرة من هذا النطاق الرقمي يجب أن تتفق مع المتطلبات العامة المنصوص عليها في الفقرة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية من حيث عدم توفر سعات كافية في النطاق الرقمي المعني، او هنالك حاجة لتلبية الطلب على نمو خدمات معينة، وهو ما لا يتوفر حالياً في الخدمات غير المرتبطة بالموقع الجغرافي.
- لا نؤيد في ما جاء في الفقرة (4/أ) من ملاحظات شركة زين للأسباب التالية:
  - إن توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات (E212) حول إزالة التقييد عن رمز الشبكة المتنقلة (MNC) غير ملزمة.
  - لا تتوفر ممارسات عالمية أو معايير كافية حتى الآن بخصوص فتح المجال أمام تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لغير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة.

- إن تغيير القواعد الحالية بخصوص تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) يجب أن يكون مبرراً ومسبباً بشكل كافٍ اعتماداً على دراسة لوضع سوق الاتصالات بشكل عام والفوائد المتأتية من هذا التغيير، بحيث يكون الخيار الوحيد بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لتلبية متطلبات السوق.
- أن تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لمشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة وتحديداً مشغلي (Fixed LTE) لا يراعي الفروق الجوهرية القائمة حالياً بين أنواع وقيم العوائد والرسوم المطبقة في قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، حيث ان إغفال تلك الفروق سيؤدي إلى تشجيع أحد القطاعين على حساب الآخر ونشوء تشوهات في القطاعين معاً. وأننا نرى بضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية وفق شروط الرخص الحالية لخدمات الاتصالات المتنقلة ورخص الاتصالات اللاسلكية الثابتة للنطاق العريض.

- لا نؤيد ما جاء في الفقرة (4/ب) من ملاحظات شركة زين حول مشاركة رمز الشبكة المتنقلة (MNC) بين المشغلين المتشاركين في البنية التحتية الخاصة بالمقاسم (HLR, etc.)، وذلك للصعوبات الفنية المرتبطة بذلك وخاصة المتعلقة بإدارة عملية التجوال الدولي، ونؤكد على ملاحظاتنا أعلاه بضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية وفق شروط الرخص الحالية.
- لا نؤيد الصيغة المقترحة لأرقام اتصال خدمات انترنت الاشياء واتصال الآلية كما وردت في الفقرة (1/ب) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار وهي:
(04 AX xxx xxxx)، ونؤكد على ما مضمون كتبنا السابقة المذكورة أعلاه بهذا الخصوص بأن الإبقاء على الرمز الخاص بالمشغل (A) ضمن الحيز الرقمي سيحد وبشكل كبير من الارقام المتوفرة ويعتبر غير ضروري.
- نؤيد ما جاء في الفقرة (1/ت) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار حول تخصيص سعات بـ (100) الف رقم على الأقل.
- نؤيد ما جاء في الفقرة (1/ت) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار بالإبقاء على الارقام التي تم تخصيصها مسبقاً لأجهزة انترنت الأشياء العاملة حالياً، وبان يتم استخدام النطاق الرقمي الجديد للمشتركين الجدد وذلك بعد اعتماد هذا التعديل على خطة الترقيم الوطنية، ونؤكد على ملاحظاتنا السابقة بهذا الخصوص بأن أي تعديل على الارقام المخصصة الحالية للمشتركين سوف يؤدي الى تكاليف اضافية وسيتسبب في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسات ذات العلاقة جراء هذا التعديل.
- نؤيد ما جاء في الفقرة (2) من ملاحظات شركة زين على ملحق الإخطار بأن هذا الملحق لم يوضح مبررات استحداث السعة الرقمية (88xxxx) لخدمات الدليل.